Futures d'es oru
fo Af ' a a ,d he idd e Ea

المحتويات

مقدمة	3
كلمة العدد	4
التحديات التي تواجه وفرة القمح	6
الآفاق المستقبلية: للاكتفاء الذاتي من القمح في شمال أفريقيا	8
الاعتماد على استيراد القمح: إدارة المخاطر المتعلقة بوفرة القمح	16
الآفاق المستقبلية للاستثمارات الزراعية خارج الحدود: هل تحقق الأمن الغذائي؟	23

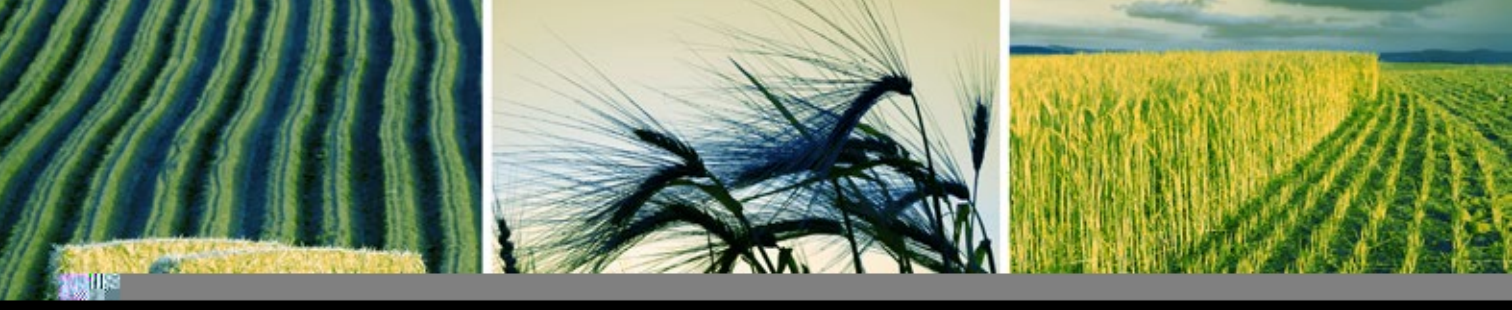

مقدمة

انصبَ اهتمام الحكومات في شمال أفريقيا في الماضي القريب على تحديد السبل البديلة لتلبية احتياجاتها من الغذاء، لا سيما بعد أزمة الغذاء العالمية في عامي 2007 - 2008. هذه الأزمة التي نتج عنها قفزة غير مسبوقة في أسعار الغذاء عالميًا، حيث ارتفعت أسعار القمح بنسبة 130% مقارنة بمعدلاتها في السنة السابقة، فيما بلغت نسبة ارتفاع أسعار الصويا 87% وزادت أسعار الأرز عن متوسطاتها بنسبة 74% [1]

ورغم تأثر العديد من الدول النامية بالأزمة، نظرًا لانتشار الفقر فيها، كانت بلدان شمال أفريقيا وعلى وجه الخصوص مصر والمغرب وليبيا والجزائر وتونس هي الأشد تأثرًا بها نظرا لاعتمادها بشكل رئيس على واردات الغذاء.

وفي عام 2011 وفي أعقاب الانتفاضات الشعبية العربية أصبح الغذاء، والخبز تحديدا، قضية سياسية محورية. وخير دليل على ذلك الشعار الذي رفعه المصريون خلال ثورة 25 يناير 2011: "عيش، حرية، عدالة اجتماعية". وبصرف النظر عن مطلب الديمقراطية والعدالة، فقد اعتُبر الأمن الغذائي من القضايا الأساسية بل والمتممة للتغييرات الكبرى التي من شأنها تحقيق الحرية والمساواة للمجتمعات التي غابت عنها السبل السياسية للمطالبة بالعدالة الاجتماعية و الحريات.

يسعى هذا العدد إلى استشراف الآفاق المستقبلية الخاصة بوفرة القمح في شمال أفريقيا. حيث يعرض المقال الأول إمكانات زيادة إنتاج القمح، ويناقش المقال الثاني الخيارات المتاحة لإدارة المخاطر المتعلقة بالاعتماد الكبير على الاستيراد، اما المقال الثالث فيناقش الاستثمارات الزراعية خارج الحدود كنهج يسعى الى تحقيق الامن الغذائي.

---

1. Global Issues, Global Food Crisis 2008, http://www.globalissues.org/article/758/global-food-crisis-2008

كلمة العدد

يتصدر الأمن الغذائي الأولويات القصوى على جدول الأعمال العالمي منذ سنوات عدة، وفقًا للهدف الأول من اهداف الإنمائية للألفية التي حددتها للأمم المتحدة وهو: "القضاء على الفقر المدقع والجوع." ومن المتوقع ان يظل هذا الانشغال بقضية الأمن الغذائي قائمًا على جدول الأعمال فيما بعد حقبة الأهداف الإنمائية، حسب الشواهد الواردة من المشاورات العالمية المستمرة بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد 2015 والذي يهدف إلى "وضع نهاية للجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية والنهوض بالزراعة المستدامة."[2]

تقترن محاربة الجوع في شمال أفريقيا في حقيقة الأمر بزيادة وفرة القمح، إذ يتمحور النظام الغذائي في المنطقة حوله. اذ يمثل قرابة ثلث الأغذية المتاحة مجتمعة.2 مما يجعله مرتبطا بالاستقرار السياسي في ذلك الاقليم. ويلخص المثل الشعبي المغربي هذه الاهمية للقمح حين يشير الى انه : "بالخبز والملح نتحد". ومن هنا فإنه لا مفر من أن يحتل القمح موقع الصدارة على أي جدول أعمال سياسي.

للقمح أهمية ثقافية بارزة في المنطقة نتيجة لمكانته المحورية. ولم تأت تسمية الخبز المصنوع من دقيق القمح "عيشًا" من قبيل المصادفة، حيث تترادف مع "العيش" أي الحياة. وهو رمزلجميع الهبات التي منحها الله لبني البشر ولذلك يحظى بالاحترام كنعمة تحظر العادات والتقاليد إلقاءها على الارض أو وطأها بالقدم .وفي حال حدث ذلك يسارع الشخص بطلب المغفرة من الله عن فعلته تلك.

يرتبط توافر القمح بعوامل عديدة من بينها ندرة المياه والتحول الى نمط الحياة الحضري وتدهور قطاع الزراعة. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب تزايد عدد السكان -لا سيما الشباب والنشء بوتيرة متسارعة- مما اضطر المنطقة إلى الاعتماد على واردات القمح على نحو متزايد بغية تلبية هذا الطلب المتنامي. وقد نجم عن هذا الوضع ضعفً واضحً أمام تقلبات أسواق السلع الدولية، بما يُهدد سُبل العيش بل والاستقرار السياسي في المنطقة.

يعتبر تأمين توافر القمح في شمال أفريقيا في الوقت الراهن قضية ذات أهمية بالغة لكل من الأمن الغذائي والاستقرار السياسي حاليًا وفي المستقبل. ولا يسعنا إلا وصف الوضع بأنه منذر بكارثة عند النظر إليه في سياق عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، والتقلبات المستمرة في أسعار المحاصيل الزراعية وأسعار الطاقة العالمية، المصحوبة باحتمالات تغير المناخ.

سوف تظل سد فجوة الغذاء الأولوية القصوى لكل من النظم السياسية والأطراف السياسية الفاعلة في شمال أفريقيا، في مسعاها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الاجتماعية السياسية. ومع ذلك وحتى مع توافر الإرادة السياسية لدى البعض، لاقة.

لا يمثل أي محصول الهم الغذائي في شمال أفريقيا على نحو أفضل من القمح؛ فمع زراعته على مر القرون أصبح القمح محوريًا في النظام الغذائي في المنطقة. ويشكل القمح ما يزيد على ثلث استهلاك السكان من السعرات الحرارية والبروتينات، وقد تصل النسبة إلى 50% في بعض البلدان. لقد زاد استهلاك رد في المنطقة بنسبة 20% في العقد الماضي، بحيث يصل الاستهلاك

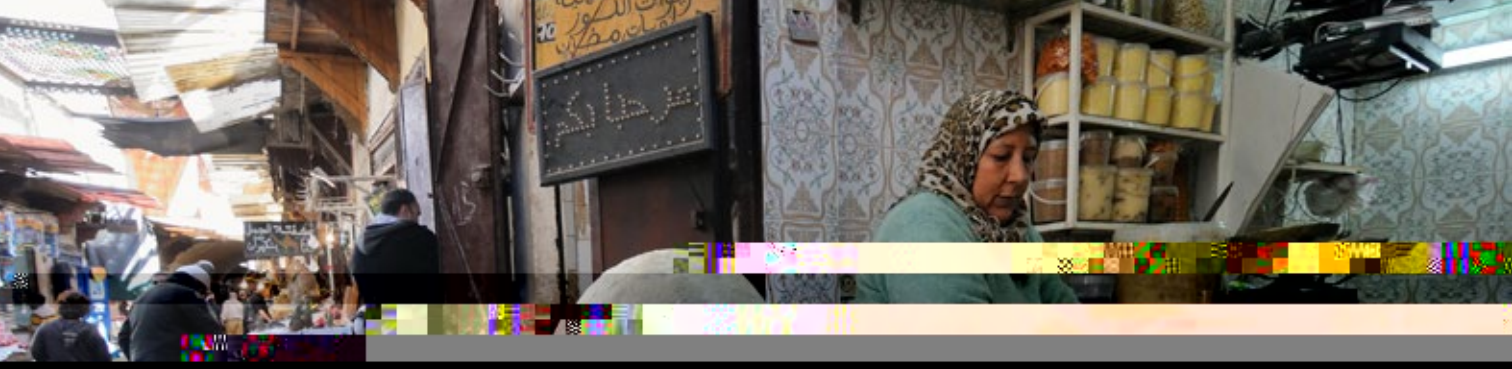

احتمالات الاكتفاء الذاتي من القمح في شمال أفريقيا

تعالت الصيحات المطالبة بتحقيق هدف الاكتفاء الذاتي من القمح. ،-وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في الإنتاج المحلي من القمح في شمال أفريقيا التي تصل حسب التقديرات إلى 17.6 مليون طن متري من القمح في سنة 2010 [1]، ما جعل القمح ثالث أكبر محصول على مستوى المنطقة- لا يزال إنتاج القمح محليًا غير كافٍ لتلبية احتياجات السكان. وفي الوقت الحالي لا يلبي الإنتاج المحلي سوى جزء من الطلب على الرغم من التباين الملحوظ بين بلد وآخر في المنطقة. ففي المتوسط تنتج تونس 40% من احتياجاتها، بينما تبلغ النسبة 60% في المغرب و35% في مصر و30-35% في الجزائر، في حين تتدنى إلى أقل من 10% في حالة ليبيا. وأتاحت بعض السنوات الاستثنائية مثل سنة 2009 تغطية احتياجات المغرب من الحبوب على سبيل المثال بنسبة 91%، واحتياجات تونس بنسبة 56%.[2]

ان تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي يتطلب التغلب على العديد من التحديات الناتجة عن التزايد السكاني. والتحديان الأساسيان هما ندرة المياه وفقد الأراضي الصالحة للزراعة، ويتفاقم هذان التحديان من جراء التوسع الحضري وتغير المناخ.

ندرة المياه

تعاني المنطقة التي تتسم في الأغلب الأعم بأنها قاحلة من الإجهاد المائي. وأصبحت ندرة المياه أشد حدة بل وتشكل عقبة أمام زيادة الإنتاج الزراعي االلازم لتلبية الطلب المتنامي على الغذاء. وزاد التوسع الحضري كذلك من المنافسة على المياه. فاعتبارًا من 1950 إلى الوقت الحالي تقلص نصيب الفرد من المياه المتجددة بقرابة 75%. ومن المتوقع أن يتناقص هذا النصيب بنسبة 40% أخرى مقارنة بالمستويات الحالية مع حلول سنة 2050. ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى الحد من الأمطار.

وعلى الرغم من الاستثمارات المهمة الموجهة إلى تنمية الري، بقيت الزراعة معتمدة في المقام الأول على مياه الأمطار و ما زالت قطاعًا غير تنافسي. حيث تتروح نسبة الأراضي المروية بمياه الري مقارنة بالمزارع التي تُروى بالأمطار ما بين 7 إلى 81%، باستثناء مصر حيث تُروى تقريبًا 59% من الأراضي المزروعة بمياه النيل، وليبيا حيث يأتي 05% من إنتاج الحبوب من الزراعة المروية بمياه الري.

وللضغط القائم على موارد المياه تبعات بالغة الأهمية على الإنتاج الزراعي في شمال أفريقيا، حيث تشكل الزراعة 08% من الطلب على المياه.[3]

فقدان الأراضي القابلة للزراعة

الأرض القابلة للزراعة آخذة في الانحسار في المنطقة من جراء الطرد منها وتشرذمها والأحداث الطبيعية التي ترتبط ارتباطًا وثيقا بجفافها (من قبيل الرياح والأمطار الغزيرة) وملوحة التربة المقترنة بالتلوث واستخدام مبيدات الآفات أو الأسمدة - وهي كلها من العوامل التي تؤدي إلى فقد الأراضي القابلة للزراعة. ويزيد نمو التوسع الحضري في المناطق الريفية من المنافسة على الأرض المطلوبة للاحتياجات الحضرية أو الصناعية، ما يقلص من الأراضي المتاحة للنشاط الزراعي.

تغير المناخ يتسبب في المزيد من إجهاد المياه والتصحر

تعاني شمال أفريقيا من ظروف مناخية قاسية تؤثر على الزراعة، وبسبب هذا المناخ تصنف شمال أفريقيا بوصفها منطقة قاحلة أو شبه قاحلة بشكل عام، حيث تعرضت لفترات من الجفاف المتكرر وإلى تباين كبير في كمية الأمطار. وهي واحدة من أكثر المناطق المعرضة للخطر من جراء تغير المناخ. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة المصحوب بتغير المناخ إلى تقليص مساحات الأراضي المناسبة للزراعة، وإلى تقصير مدة مواسم الزراعة، والحد من غلة المحاصيل.

تشير نماذج تغير المناخ إلى احتمال نقصان المتوسط السنوي من كمية الأمطار بنسبة 10% في غضون الخمسين سنة المقبلة. ووفقًا لهذا التصور، سوف تشهد كل من **الجزائر والمغرب** تقلصًا بنسبة 40% من إنتاجها من المحاصيل الجافة.[4] وفضلا عن ذلك فإن دلتا النيل تواجه خطر تعرضها للغمر في أعقاب ارتفاع مستويات سطح البحر بما يتهدد قرابة ثلث الإنتاج الزراعي في **مصر**.[5] ويستشعر الناس آثار تغير المناخ بالفعل في المنطقة، حيث تتجلى في الإنتاج المتدني وفي انخفاض الإيرادات من الزراعة.[6]

لقد أوضح تقرير صادر عام 2009 عن "مجلس الاستخبارات الوطني أن منطقة البحر المتوسط "بؤرة ساخنة" على مستوى تغير المناخ، إذ من الممكن أن تشهد المنطقة آثارًا بالغة من جراء تغير المناخ مقارنة بمناطق أخرى في العالم.

ومن المتوقع أن تكون بعض أنواع المحاصيل التي تتحمل درجات الحرارة العالية نسبيًا مثل الذرة الصفراء أقل تأثرًا من حيث الخسائر في الغلة وفي مساحة الزراعة، في حين يتوقع أن تواجه المحاصيل التي لا تتحمل درجات الحرارة المرتفعة مثل القمح القدر الأكبر من الخسائر. ولذلك سيتعين على بلدان شمال أفريقيا التكيف مع الآثار المتوقعة المترتبة على تغير المناخ من خلال تطوير أصنافً أكثر تحملًا للحرارة مع تعديل موعد البذر بما يتوافق مع تغيرات المناخ.[7]

الخيارات المتاحة أمام مستقبل الغذاء

التفكير مجددًا في السياسة الزراعية / التوجه الزراعي

بالنظر إلى الطلب المرتقب، لا تزال الموارد الطبيعية المطلوبة للحفاظ على الإنتاج المحلي من القمح موضع شك. ولذلك يتعين علينا مساءلة الاعتقاد السائد القائل بالتوسع في إنتاج القمح. بمعنى: هل ينبغي أن "نهدر" موارد المياه المحدودة على محاصيل متدنية القيمة من كالقمح، أم ان الأجدى أن نزرع محاصيل عالية القيمة على الأرض بغية الحصول على النقود الضرورية لاستيراد القمح. يذكر تقرير التنمية في العالم الصادر عن البنك الدوليعام (2008) أن الأولوية الزراعية الأولى لغالب البلدان العربية هي تنويع الإنتاج عن طريق الاستعاضة عن المحاصيل الأساسية بالمحاصيل عالية القيمة (مثل الفواكه والخضروات) المطلوبة للتصدير. وتتيح هذه المحاصيل عالية القيمة لمالكي الأراضي قدرًا أكبر من فرص الاستثمار، وتخلق فرص العمل للنساء والعمال الذين لا يملكون أراضٍ، كما ترفع أجور العاملين في مجال الزراعة.

وفي البلدان التي لديها نظام مختلط في الري بتوليفة من مياه الأمطار ومياه الري كما هو الحال في المغرب والجزائر وتونس، يقول البعض أن تسعير المياه من شأنه إنشاء فصل طبيعيً، اذ تُزرع الحبوب في الأساس في المناطق التي تُروى بمياه الأمطار، في حين تروى المحاصيل عالية القيمة بمياه الري. ورغم ان هذا الفصل قد يزيد من الاعتماد على الحبوب المستوردة، الا انه سيؤدي إلى توافر العملة الاجنبية من صادرات المحاصيل عالية الجودة، بما يغطي تكاليف المزيد من واردات الحبوب. وسوف يكون هذا أجدى ربحيًا للمزارعين بل وسوف يتيح لهم المزيد من الدخل الذي يمكنهم من شراء السلع الأساسية. لقد اشار بعض المراقبين وخبراء الأمن الغذائي الى أن التبادل التجاري وتحسين الأسواق قد يحققا نتائج أفضل بشأن الأمن الغذائي العالمي بدلا من محاولة جميع البلدان تحقيق الاكتفاء الذاتي من نوع واحد من الغذاء. حيث تفاقمت أزمة الغذاء العالمية في الفترة ما بين 2007-2008 من جراء حظر بعض البلدان الأساسية اصادرات الغذاء وما تلا ذلك من تكديسها.

ومع ذلك يختلط الأمر على العديد من البلدان بربط الأمن الغذائي بالأمن القومي، اذ تقدم الدعم للمزراعين لزراعة المحاصيل الغذائية، بحيث تحد من تهديد وقوعها رهينة لمصدري الغذاء وتجار السلع الغذائية في العالم الذين يتزايد تكتلهم. مما يتسبب باصابة أسواق السلع الأساسية العالمية بقدر كبير من التشوهات ولا تمثل الأسعار الميزة المقارنة التي يتمتع بها مختلف منتجي الغذاء.

و الادهى من ذلك ان هذه الاجراءات قد لا تخلق سوقا يعمل بشكل سليم على تحقيق الأمن الغذائي للفئات الأضعف، بل النقيض . اذ يبدو أن المنافع المتوقعة من استخدام الأراضي واستنزاف موارد المياه النادرة لتوفير القمح، لا سيما لطبقة الفقراء في المجتمع، يتم تبريرها اجتماعيا، رغم جدواها الاقتصادية المتدنية . و لذلك فان تشجيع المزارعين على الاستعاضة عن الحبوب بالمحاصيل عالية القيمة قد يثير تبعات مختلطة بالنسبة للأمن الغذائي.

تمويل الاكتفاء الذاتي

ومن بين الأراء الأخرى المناهضة للدفع نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح ذاك القائل بضرورة المقايضة. اذ ان تمويل الاكتفاء الذاتي في الوقت الحاضر سيكون على حساب الأجيال المقبلة .بمعنى أن الاستثمارات الكبيرة في الأراضي والمياه المطلوبة لتحقيق هذا الهدف ستنتزع الموارد من القطاعات الهامة الأخرى كالتعليم أو الصحة. وقد قيل كذلك أن الأثر المترتب على زيادة الاكتفاء الذاتي من إنتاج القمح على نمط الزراعة وعلى الأسعار للمستهلكين والمنتجين وعلى توزيع الدخل وما عدا ذلك من المتغيرات المتعلقة بسياسة القمح قد يكون إشكاليًا. توضح الأبحاث التي أجريت في إطار المرحلة الثانية من المشروعات المتصلة بدور الزراعة بشأن العلاقة بين السياسات الزراعية والحد من الجوع والفقر أن زيادة الاكتفاء الذاتي من القمح من 55% إلى 65% سوف يحد من الاعتماد على الواردات ولكنه سيؤثر على نحو سلبي على القطاعات الأخرى، و خاصة الثروة الحيوانية .[8]

المغرب: حالة اختبار للاكتفاء الذاتي

المغرب احدى البلدان الأقل اعتمادًا على الواردات، حيث تنتج نسبة 60% من الطلب المحلي.[9] وتوضح التوقعات أن الطلب على الحبوب في البلد للاستهلاك الآدمي (أي القمح في الغالب) سيزيد من 73 مليون طن متري في 2003 إلى 103 مليون طن متري مع حلول سنة 2010.[10]

تشير نتائج نماذج المحاكاة أنه إن في حال زاد المزراعون المغاربة على نحو معقول من إنتاجية الحبوب والمساحات المزروعة، فأن المغرب سيتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج الحبوب ولكن حتى سنة 2017 فقط. اذ تقفز تكلفة الاكتفاء الذاتي (المتحققة بالتوسع في المساحة المزروعة وزيادة الغلة) من 21 مليون دولار أمريكي إلى 6 مليارات دولار أمريكي في 2017 - أي السنة الاخيرة التي من الممكن أن يتحقق الاكتفاء الذاتي فيها.[11]

وعلى ذلك فعلى الرغم من إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب، فسوف يتحقق بتكلفة عالية، وهو في أفضل الأحوال حلًا متوسط الأجل. وسوف يبلغ إجمالي قيمة الدخل المبذول في مقابل إنفاذ الاكتفاء الذاتي الوطني من إنتاج الحبوب على مدار 11 سنة مبلغًا صاعقًا يصل إلى 16 مليار دولار. وتتباين أوجه المبادلة بين المحاصيل عالية القيمة والحبوب من بلد لآخر، ولكن الرسالة الضمنية واحدة، ألا وهي ان تكلفة الفرصة البديلة المتعلقة بالتوجه نحو الاكتفاء الذاتي من الحبوب تزيد باطراد مع زيادة الطلب.[12]

ُ مًا

p262p36

المراجع:

1. US Wheat Associates, "Wheat Import Projections Towards 2050", Jan 2011, p.2, http://www.uswheat.org/uswPublic2013.nsf/xsp/.ibmmodres/domino/OpenAttachment/uswpublic2013.nsf/8C4E4E65781BB55085257C150061511A/body/Wheat20%Import20%Projections20%Towards20%20-%202050%C.20%Weigand20%Jan202011%.pdf.
2. United Nations Economic Commission for Africa (UNECA), "Food security in North Africa: Situation analysis and reactions from the States over the instability of agricultural markets", North Africa Office, 2012, p.17, http://www.uneca.org/sites/default/files/publications/food_security_in_north_africa.pdf
3. The Food and Agriculture Organization of the United Nations and Earthscan, "The State of the World's Land and Water Resources for Food and Agriculture: Managing systems at risk", 2011, http://www.fao.org/docrep/017/i1688e/i1688e.pdf
4. FAO statistical year book 2014, www.fao.org/docrep/019/i3591e/i3591e.pdf.
5. المرجع السابق, United Nations Economic Commission for Africa (UNECA).
6. مرجع السابق, United Nations Economic Commission for Africa (UNECA).
7. National Intelligence Council, "North Africa: The Impact of Climate Changes to 2030 (Selected Countries)", A Commissioned Research Report, August 2009, http://www.dni.gov/files/documents/climate2030_north_africa.pdf
8. The Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), "The Roles of Agriculture in Development: Policy Implications and Guidance", Roles of Agriculture Project, Summary Report 2007, ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/010/a1067e/a1067e.pdf
9. US Wheat Associates, "Wheat Import Projections Towards 2050", Jan 2011, p.2, http://www.uswheat.org/uswPublic2013.nsf/xsp/.ibmmodres/domino/OpenAttachment/uswpublic2013.nsf/8C4E4E65781BB55085257C150061511A/body/Wheat20%Import20%Projections20%Towards20%20-%202050%C.20%Weigand20%Jan202011%.pdf.
10. World Bank, FAO and IFAD, "Improving Food Security in Arab Countries", 2009, http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/FoodSecfinal.pdf
11. المرجع السابق, "Improving Food Security in Arab Countries".
12. المرجع السابق, "Improving Food Security in Arab Countries".
13. The National Academies Press, "Lost Crops of Africa, Volume 1: Grains", 1996, http://www.nap.edu/openbook.php?record_id=2305&page=77.
14. Whole Grains Council, "Sorghum June Grain of the Month", http://wholegrainscouncil.org/whole-grains-101/sorghum-june-grain-of-the-month
15. CGIAR website, "Sorghum", http://www.cgiar.org/our-research/crop-factsheets/sorghum/
16. المرجع السابق, The National Academies Press, http://www.nap.edu/openbook.php?record_id=2305&page=128.
17. AS, Shams, "Response of Quinoa to Nitrogen Fertilizer Rates Under Sandy Soil Conditions", http://www.fagr.bu.edu.eg/fagr/images/Third_International_Conference_Researches/34.pdf.
18. Agricultural Research Center website, Food Technology Research Institute, http://www.arc.sci.eg/instslabs/FYP_Detais_SP.aspx?lang=ar&SubjectResearchID=1&BranchResearchID=1&NationalProgramID=10&OrganizationId=16&FYP_ID=1&MainOrganizationId=16&NavId=0&OrgId=16.
19. International Center for Biosaline Agriculture (ICBA) Newsletter, "Bioenergy Crop Production: A Case for Creative Use of Reclaimed Wastewater in the Arabian Peninsula", Vol. 15, Issue 1, April 2014, p11, http://www.biosaline.org/pdf/Biosalinity-News-April-2014.pdf.
20. Food and Agriculture Organization of the United Nations, "Quinoa, the 'wonder cereal grain' makes its way into Near East and North Africa's countries", FAO Regional Office for Near East and North Africa, Jan 2014, http://www.fao.org/neareast/news/view/en/c/260183/.
21. المرجع السابق, Food and Agriculture Organization of the United Nations, "Quinoa, the 'wonder cereal grain' makes its way into Near East and North Africa's countries".
22. المرجع السابق, Whole Grains Council.
23. Near East and North Africa's countries", FAO Regional Office for Near East and North Africa, Jan 2014, http://www.fao.org/neareast/news/view/en/c/260183/.
24. المرجع السابق, Food and Agriculture Organization of the United Nations, "Quinoa, the 'wonder cereal grain' makes its way into Near East and North Africa's countries".
25. المرجع السابق, Whole Grains Council.

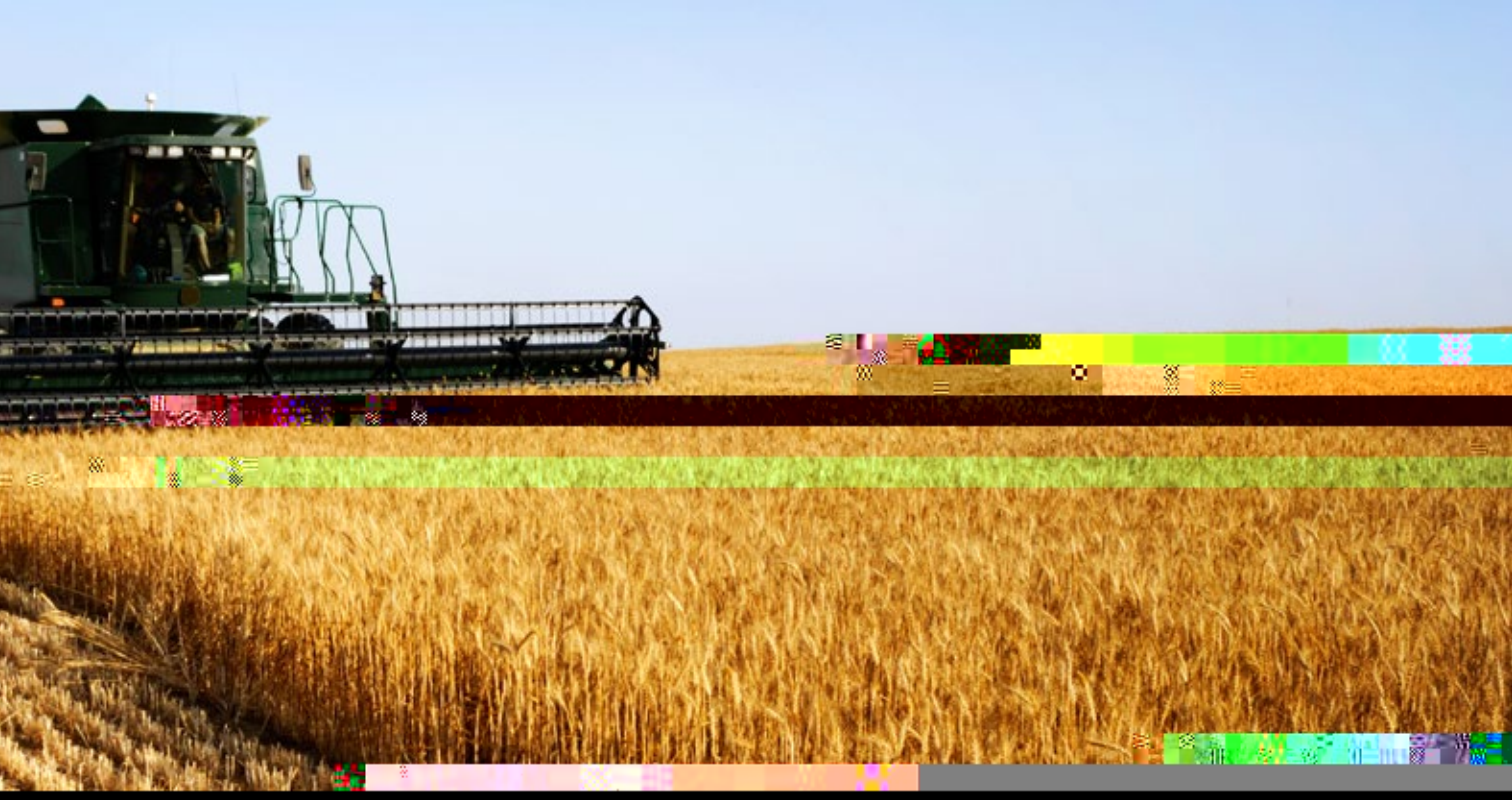

الاعتماد على استيراد القمح: إدارة المخاطر المتعلقة بتوافر القمح

تزامن التوسع الحضري والنمو السكاني مع زيادة الطلب على القمح بنسبة 3% سنويًا في المتوسط اعتبارًا من سنة 2010. ولم يتمكن الإنتاج المحلي من تلبيته . ونتيجة لذلك أصبحت واردات القمح تشكل الآن قرابة 50% من هذا الطلب.

كشف بالقمح المتاح في شمال أفريقيا 2013/ 2014
(مليون طن)

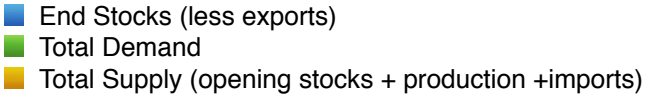

المصدر : MI Prospects, Vol. 16, Issue 23, May 2014, p.7, http://www.hgca.com/media/439111/miprospects_vol-16-23.pdf

تعد منطقة شمال افريقيا الآن أهم مقصد لتجارة القمح العالمية. ومصر هي أكبر مستورد للقمح إذ تمثل وارداتها 6,6% من من النصيب العالمي، وتحتل الجزائر المركز الرابع في الواردات التي تصل إلى 4,4% و يتبوأ المغرب المرتبة الحادية عشرة من النصيب العالمي بنسبة 2,9%.[1]

ونتيجة لتفشي ارتفاع أسعار الواردات من الغلال، يُنظر إلى استدامة واردات بلدان أفريقيا الشمالية من الحبوب باعتبارها آخذة في الانحسارخاصة و ان هذه الواردات تؤدي إلى تحديات بالغة على مستوى الاقتصاد الكلي تواجه ميزانياتها الوطنية. وفي الفترة ما بين 1990 و2010 بلغ حجم الواردات الزراعية ثلاثة أضعاف في أربع بلدان في شمال أفريقيا (وهي الجزائر ومصر والمغرب وتونس)، ما أثر على الميزانيات العمومية على نحو ملحوظ. وفي 2010 مثل نصيب المنتجات الزراعية نسبة 18% من إجمالي الواردات في الجزائر، و23% في مصر، و14% في المغرب، و11% في تونس.

وبعض البلدان معرضة و مكشوفة أكثر من غيرها: اذ تعتمد ليبيا على سبيل المثال اعتمادًا كاملًا على الواردات من القمح. وتنتج 125 ألف طن متري في المتوسط، مقابل استهلاكها 1,9 مليون طن متري سنويًا.[2] أما مصر فهي أكبر مستورد للقمح في العالم، إذ تستورد 45-55% من احتياجاتها من القمح، ما يجعلها ضعيفة في مواجهة تقلبات أسعار الغذاء العالمية. وأدى ارتفاع أسعار الغذاء والوقود العالمية مع تقلص تدفقات النقد الأجنبي من الصادرات والسياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغيرها من المصادر إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات في مصر. ويتزامن هذا مع ارتفاع فاتورة الواردات بسرعة هائلة مع مواصلة أسعار القمح معدلات اتجاهها نحو الصعود. وأنفقت الجزائر على سبيل المثال 2,8 مليار دولار أمريكي لشراء القمح في 2011، بزيادة قوامها 12% مقارنة بسنة 2010 عندما ارتفع حجم واردات القمح بنسبة 42% .[3و4]

ومن المتوقع أن يزداد الوضع سوءا. فوفقًا "لتقدير حالة الأمن الغذائي الدولية لسنة 2011-2012" الصادر عن وزارة الزراعة الأمريكية، تساوت واردات شمال أفريقيا من الحبوب التجارية مع قرابة نصف إجمالي التوريدات من الحبوب مجتمعة في 2011. ومع حلول سنة 2022 من المتوقع أن يزيد نصيب الواردات من الاستهلاك ليصل إلى 63%. ومن المرتقب أن تستورد تونس 77% من توريداتها المحلية من الحبوب، متخطية بذلك الجزائر التي تصل النسبة فيها إلى 74%. أما المغرب ومصر فمن المرتقب أن يزيد نصيب الواردات لديهما من قرابة 40% في 2012 إلى حوالي 50% مع حلول 2022.[5]

وحتى إن تمكنت بلدان أفريقيا الشمالية من التعامل مع الطلب بنجاح بزيادة الإنتاجية، فسوف تظل بلدان مستوردة صافية على مدار 2030 وما بعدها، مما يعرضها لمخاطر الأسواق المحدودة والأسعار المرتفعة.[6] الامر الذي دفع بلدان شمال أفريقيا إلى إعطاء الأولوية إلى تصميم إستراتيجيات رامية إلى الحد من المخاطر المتأتية من اعتماد الدول على استيردا غذاءها.[7]

إدارة المخاطر الناجمة عن الاعتماد على الاستيراد

تتأثر بلدان أفريقيا الشمالية بشدة بأي صدمة عالمية تتعلق بعرض القمح نتيجة لاعتمادها على وارداته . ويشهد الارتفاع المفاجئ في أسعار الغذاء العالمية مؤخرًا في سنة 2008 [8] وفي سنة 2011[9] الناجم في الأساس عن القيود المفروضة في صورة حظر وكذلك تقليص الحصص وارتفاع الرسوم الجمركية من جانب البلدان الموردة (من قبيل روسيا وأكرانيا والهند وتايلند وفيتنام) [10]على سرعة تأثر بلدان شمال أفريقيا. لذا يشكل أي ارتفاع مفاجئ وحاد في أسعار القمح مشكلة في المنطقة.

و يظل عدم اليقين الذي يكتنف الأسواق العالمية الخاصة بالمنتجات الزراعية تهديدًا مستمرًا لتوافر القمح في المنطقة.[11]

ولهذا فإن إدارة المخاطر المرتبطة بتوافر الحبوب تعد من الأولويات القصوى. ومن بين الإستراتيجيات المقترحة للتخفيف من حدة المخاطر تخزين الحبوب.

التخزين / احتياطي الحبوب الإستراتيجي

لقد جددت أزمة أسعار الغذاء الحالية في شمال أفريقيا- والمصحوبة بتضاؤل الاحتياطيات العالمية المتاحة لتغطية المشتريات من الحبوب وفقا للأسعار الدولية -الاهتمام بالتخزين بوصفه الإستراتيجية الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي. وحيث تنظر عدة ابلدان الى التوسع في احتياطياتها كي تتمكن من تخزين احتياجاتها من القمح على مدى ستة أشهر أو سنة.والمنطق الموجه لهذه الإستراتيجية هو تأمين توافر الحبوب من خلال ضمان تخزينها لتوريده للسوق المحلي في فترات عدم توافرها.

و تفضل عدة بلدان افريقية أسلوب إدارة المخاطر المقترنة بالتوافر المادي من خلال التخزين و يصحبه تدابير لحماية المخزون المحلي من الأسواق العالمية، مما يساعد على التخفيف من حدة مخاطر الأسعار، وبإمكان الدولة التي تقوم بالتخزين في حقيقة الأمر بيع الحبوب التي تخزنها إلى نفسها بأسعار أدنى من تلك التي تحددها الأسواق العالمية.[12]

ان التحدي الأساسي الذي يواجه حكومات شمال أفريقيا هو تقدير حجم المخزون المادي المطلوب، الذي يعتمد إلى حد كبير على الهدف من وراء التخزين: (هل هو الحد من مخاطر التوافر المادي للسلعة أم هو تحقيق استقرار الأسعار؟). ولكن إدارة مخاطر التوافر من خلال التخزين من الأمور التي يترتب عليها العديد من المخاطر، لا سيما في ضوء البنية التحتية السيئة وغير الحديثة المستخدمة في تخزين الحبوب في هذه البلدان. مما يزيد كلفة تخزين الحبوب في البلدان الخاضعة للدراسة اكثر بكثير عن مثيلاتها في البلدان المتقدمة نتيجة للهدر الناتج عن الآفات أو التلف. وتترتب على كل هذه المخاطر ضرورة بناء صوامع جديدة للقمح، و تحديث وسائل النقل ونظم التداول القائمة.

تنطوي المسألة كذلك على تكاليف مستترة ترتبط بتخزين الحكومة للحبوب. أولها ظاهرة المزاحمة التي تنجم عن تدخل الحكومة في القطاع الخاص لتجارة الحبوب. فالقطاع الخاص لتجارة الحبوب في دول شمال أفريقيا متأخر للغاية بالفعل نتيجة لعدم قدرته على تحمل الخسارة المالية في المستقبل التي قد يتكبدها العاملون فيه نتيجة للتدخلات الحكومية.

تحسين اللوجستيات

أما البديل لبناء المخازن فهو إقامة مرافق لوجستية فعالة تهدف إلى تسهيل نقل الحبوب من الأسواق (المحلية والعالمية) إلى المستهلكين بأسعار زهيدة. ويقترن تحسين الدعم اللوجستي بتكوين مخزون افتراضي. ويمكن أن يكون تكوين المخزون الافتراضي إستراتيجية أكثر فعالية من حيث التكلفة وأكثر مرونة في مواجهة الخطر المتعلق بالكميات مقارنة بالمخزون المادي.

ومع ذلك فإن اللوجستيات ضعيفة الأداء مشكلة تسود المنطقة. ويتباين الأداء اللوجستي في منطقة شمال أفريقيا تباينًا كبيرًا. اذ ان **الجزائر** واحدة من أدنى 10 بلدان على مستوى العالم، في حين تحتل **تونس** موقع الصدارة فيما بين البلدان منخفضة الدخل. وعلى الرغم من تشابه علاقاتها الجيدة والوثيقة مع الاتحاد الأوروبي، يتسم أداء **المغرب** بالضعف الشديد مقارنة بتونس في هذا الصدد. اذ ينفذ كلا البلدين إصلاحات يحتذى بها في مجال الجمارك والموانئ. ومع ذلك كانت تونس أسرع في تنفيذ اللوجستيات المحلية من قبيل النقل بالشاحنات والتخزين في المخازن، كما نفذت التبادل الإليكتروني للبيانات بغية تبسيط التخليص الجمركي. ويؤهل هذا التميز اللوجستي بلدانا كتونس كي تصبح أحد أهم مراكز الاستيراد في المنطقة.

الطريق قدُمًا

تخزين الاحتياطيات وتحسين اللوجستيات هما الخياران اللذان يمكن استخدامهما في الحد من المخاطر. ولكن هذه الإستراتيجيات ليست كافية بمفردها. فعند التطلع إلى المستقبل، ينبغي أن توجه الاعتبارات الآتية الإستراتيجيات المتبعة:

- التخزين واللوجستيات وجهان لعملة واحدة. واتباع نهج يتسم بقدر أكبر من التكامل يعنى بتطوير كل من طرق التخزين وسلاسل التوريد في حزمة متكاملة لهو السبيل قدُمًا، إذ يقترن الواحد بالآخر.
- كما أوضحنا سلفًا قد تؤدي المبادرات التي تتم براعية الحكومة إلى مزاحمة القطاع الخاص ما يشوه سوق الحبوب ويؤدي إلى قدر أكبر من قابلية التضرر. ولا يحسن إشراك القطاع الخاص من التوريد فقط، بل يتيح إمكانية تعزيز موارد الحكومة والقطاع الخاص من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- من الضروري اتباع نهج إقليمي ليتيح الفرصة أمام إنشاء مراكز للحبوب من شأنها السماح بحركة الحبوب إقليميًا متى دعت الضرورة لذلك.

والخطة التي أعلنتها مصر في هذا الصدد مثال يحتذى به في هذا النهج.

نحو مركز إقليمي متكامل للحبوب

أعلنت مصر عن خططها لكي تصبح «مركزًا للأمن الغذائي» في الشرق الأوسط من خلال بناء مركز متكامل على مستوى عالمي لتخزين الحبوب في قلب مصر، على أن يتم ذلك بالتعاون مع شركة بلومبرج العالمية للحبوب، وهي شركة رائدة في مجال الأمن الغذائي في العالم . ويهدف المشروع إلى تأمين الاحتياجات الوطنية في مصر من القمح والحبوب الأخرى، اضافة إلى إنشاء احتياطي إستراتيجي من القمح لتوفيره للبلدان المجاورة ذات الاحتياجات من الحبوب.

أما عائدات المشروع فسوف تكون على هيئة خدمات لوجستية (تخزين وتجارة)، فضلا عن العائدات على القيمة المضافة التي من المزمع أن تتحقق في إطار المشروع. وتشمل المرحلة الأولى من المشروع 93 موقعًا في جميع أنحاء الجمهورية، وتتيح من خلالها معالجة 3,7 مليون طن متري من القمح سنويًا على منصة قوامها 3,6 مليون قدم مربع من المساحة المتاحة للتخزين.

ووفقا للحكومة المصرية فانه من المتوقع البدء في تنفيذ المشروع في مطلع سنة 2015. ينتظر أن يتخذ المشروع دمياط موقعًا له ، على أن تكون طاقته التخزينية 7 مليون طن، ومن المقرر ان يتم الانتهاء منه في غضون سنتين.[13]

تتوقع شركة بلومبرج العالمية أن تكون مصر من أقوى البلدان المرشحة لبناء مصنعً ومركز للتصدير لإنتاج تكنولوجيا ونظم الأمن الغذائي التي تشمل المعدات وأبنية التخزين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المراجع:

1. United Nations, International Merchandise Trade Statistics, Yearbook 2012, http://comtrade.un.org/pb/CommodityPagesNew.aspx?y=2012
2. US Wheat Associates, "Wheat Import Projections Towards 2050", Jan 2011, p.2, http://www.uswheat.org/uswPublic2013.nsf/xsp/.ibmmodres/domino/OpenAttachment/uswpublic2013.nsf/8C4E4E65781BB55085257C150061511A/body/Wheat20%Import20%Projections20%Towards20%20-%202050%C.20%Weigand20%Jan202011%.pdf.
3. United Nations Economic Commission for Africa (UNECA), "Food security in North Africa: Situation analysis and reactions from the States over the instability of agricultural markets", North Africa Office, 2012, http://www.uneca.org/sites/default/files/publications/food_security_in_north_africa.pdf
4. IPEMED, "Tomorrow, the Mediterranean: Scenarios and Projections for 2030", p.131http://www.ipemed.coop/adminIpemed/media/fich_article/1323859454_Tomorrow_the-Mediterranean-2030_eng.pdf .
5. United States Department of Agriculture (USDA), International Food Security Assessment 2012 – 22, July 2012, http://www.ers.usda.gov/media/849266/gfa23.pdf
6. World Bank, FAO and IFAD, "Improving Food Security in Arab Countries", 2009,http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/FoodSecfinal.pdf
7. Magnan, Nicholas and Sadler, Marc, "Grain Import Dependency in the MENA region: risk management options", Springer, Feb 2011, http://www.researchgate.net/publication/226684899_Grain_import_dependency_in_the_MENA_region_risk_management_options
8. According to the FAO, global food prices increased at an average of 59% between March 2007 and March 2008
9. The World Bank food price index reached its 2008 peak in early 2011 and has stabilized at about double its 2005 level throughout the first quarter of 2012.
10. Al Masah Capital Limited, "MENA Food Security: Are We Doing enough to feed the Population?", 2011, http://almasahcapital.com/uploads/report/pdf/report_20.pdf
11. المرجع السابق, United Nations Economic Commission for Africa (UNECA), http://www.uneca.org/sites/default/files/publications/food_security_in_north_africa.pdf
12. FAO, "The Grain Chain: Food Security and Managing Wheat Imports in Arab Countries", 2012, http://www.fao.org/fileadmin/templates/tci/pdf/MENA-WB-The_Grain_Chain__ENG_.pdf
13. Egypt's State Information Service website, http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=5489
14. Oxford Business Group, "Cropping Up: Feeding Economic Growth by Focusing on Farms and Farmers", The Report Egypt 2014, http://www.oxfordbusinessgroup.com/overview/cropping-feeding-economic-growth-focusing-farms-and-farmers

مستقبل الاستثمارات الزراعية الخارجية و تحقيق الأمن الغذائي

أدت أزمة الغذاء العالمية في 2007/ 2008 بالعديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (وشرق آسيا) التي تعتمد على أسواق الغذاء العالمية إلى إعادة تقييم إستراتيجياتها للأمن الغذائي. ومن هنا جاءت فكرة تأمين الأراضي في مكان آخر لإنتاج الغذاء الوطني بدلا من الاعتماد على الأسواق العالمية (وهي الطريقة المعتادة للحصول على الغذاء الذي يُزرع في بلدان أخرى). وتحولت هذه الفكرة في جوهرها إلى إنتاج الغذاء "في الخارج".

والمنطق الموجه لهذه الفكرة بسيط ومقنع. فتتمتع بعض البلدان بأراضٍ قابلة للزراعة ووفرة في المياه، دون أن تتوافر لها الموارد الكافية لتنميتها، في حين تعاني بلدان أخرى من ندرة المياه والأراضي مقابل وفرة في رأس المال. ويؤدي ذلك إلى إمكانية التوصل إلى مربح لكل الأطراف. وتحصل الدولة المستثمرة على الأراضي ثم يُكفل لها النفاذ إلى الغذاء المنتج عليها (ومن ثم تتجنب تقلبات أسواق الغذاء العالمية)، في حين تحصل الدولة المتلقية على توليفة من رأس المال، والبنية التحتية، والخبرة الفنية في قطاعها الزراعي، ما يزيد من إنتاجياتها ويؤدي إلى التنمية الاقتصادية.

ويتزايد إقبال بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعاني من تقلص مساحات الأراضي القابلة للزراعة فيها وكميات المياه المتاحة على شراء أو تأجير الأراضي الزراعية (من البلدان التي تتوافر فيها مساحات الأراضي القابلة للزراعة ولكنها تعاني من رأس المال الشحيح)، لزراعة المحاصيل عليها، ومتابعة ذلك بشحن المحاصيل إليها. وأقدمت كل من قطر والسعودية والإمارات المتحدة وليبيا والكويت على الاستثمار في الأراضي الزراعية خارج حدودها، سيما في أوروبا الشرقية وأفريقيا.

ومع ذلك لا يمكن أن تصبح هذه الاتفاقات مربحة للطرفين إلا بحماية مواطني البلد المتلقي للاستثمار من تأميم متلكاتهم أو نزع ملكيتهم ومن إساءة معاملة العمالة ومن فقدان أمنهم الغذائي. ويشعر العديد من المراقبين بأن هذا لم يتحقق. ويرجع ذلك إلى أن العديد من الصفقات المرتبطة بالأراضي لم تتسم بالشفافية بل اعتُبرت أنها تحرم المطالبون الشرعيون من حقهم في الأرض مقابل منحها للمستثمرين بمساعدة طبقة فاسدة من النخبة الحاكمة. ويوضح المراقبون أن بعض المستثمرين الجدد يفضلون البلدان المستضيفة التي تتسم بضعف الحوكمة وفساد الساسة وتقويض حقوق المستخدمين القائمين في الأرض على مستوى القانون والممارسة. وكانت هذه من أهم النتائج التي توصل إليها التقرير الصادر عن البنك الدولي الذي أعد بناء على استقصاء أُجري في 14 بلد على مستوى ثلاث قارات. وباختصار يشعر العديد من المستثمرين (وليس كلهم بالطبع) بأنه من الأيسر والأرخص الاستناد إلى تشريد المواطنين المحليين بدلا من إشراكهم في مفاوضات وشراكات معهم.

ويرى معارضو هذه الإستراتيجية أنها شكلًا من أشكال الاستعمار الجديد، حيث «تستولي على الأراضي» الحكومات والشركات الإقليمية والدولية متجاهلة تمامًا حوق المجتمع المحلي وسيادة الدول. وأصبحت هذه الممارسة تعرف باسم «الاستحواذ على الأراضي.»

ويُنظر إلى الصفقات المرتبطة بالأرض باعتبارها من قضايا حقوق الإنسان. وفي الواقع يوضح التحكيم الدولي للنزاعات القائمة بين المستثمرين والحكومات الوطنية أن حقوق المستثمرين في تصدير منتجاتهم الزراعية (حتى في أوقات نقص الغذاء) واستخدام المياه (حتى في مواجهة ندرة المياه المتصاعدة) تفتري عادة على حقوق الحكومات في حماية احتياجات مواطنيها الأساسية. ولا تشترط معظم الشروط المبرمة بين الحكومة والمستثمر أن يبيع المستثمر في الأسواق المحلية، ولذا فإن محاولة الحكومات فرض قيود في أوقات النقص الحاد في الغذاء سوف تكون غير قانونية على الأرجح بموجب قانون الاستثمار والتجارة الدولي.

وبجانب حرمان ملاك الأراضي من حقوقهم يرى نقاد هذه الصفقات العديد من التبعات الأخرى:

- أوضحت دراسة أجراها مؤخرًا المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أن النساء هن أكثر من يعاني من فقدان الأرض نظرًا لدورهن الأساسي في تقديم الغذاء لإعالة الأسرة. ولكن الرجال على العكس من ذلك هم من يستفيدون على الأرجح من النفاذ إلى التوظيف في المزارع الكبرى أو في منشآت التصنيع. وحينما يتشرد البشر تتكبد النساء على نحو غير متناسب كلفة إعادة بناء سبل العيش وكفالة النمو الاجتماعي، وتصبح العلاقات بين النساء والرجال غير متكافئة من جراء ذلك.

- قد تؤدي التغيرات في استخدام الأرض إلى تعديل كمية الغذاء الذي يُنتج للأسواق المحلية، ما قد يحد من توافر الغذاء للمجتمع المحلي.

- تشكل التهديدات التي تحيق بالتنوع الحيوي وفقدان الخدمات البيئية مصدر قاق آخر. اذ تنطوي الصفقات التجارية الكبرى على الانتقال من الاستخدامات المتعددة للأرض، وإقحام الزروع وانخفاض مستويات استخدام منتجات الغابات إلى إزالة الغابات والزراعة أحادية المحصول. وبالنظر إلى توقع معاناة القارة في المستقبل من المزيد من ندرة المياه، فإن الآثار المترتبة على الصفقات الخاصة بالأراضي على مستخدمي المياه في الوقت الحاضر وفي المستقبل من التبعات الخطيرة "اللاستحواذ على الأراضي".

الاتجاهات: الاستثمارات الخارجية في مجال الأراضي في شمال أفريقيا

اختارت بلدان شمال أفريقيا أن تتخذ نهجًا مزدوجًا في سعيها إلى نقل الاستثمار إلى الخارج بوصفه الطريقة الفضلى لتأمين حاجته من الغذاء. اذ تعكف على الاستثمار في مجال الأراضي الزراعية في البلدان الأفريقية المجاورة ولكنها في الوقت نفسه تدعو المستثمرين إلى الزراعة في بلادها.[1] و فيما يلي نقاش حول بعض النهج المتبعة في أكثر بلدان أفريقيا الشمالية نشاطًا في مجال الاستثمار الخارجي:

مصر: النهج المزدوج

تنتهج مصر دورين ، حيث تستثمر في الزراعة خارج حدودها وتستقبل اللاستثمارات الزراعية على اراضيها. اذ تستهدف مصر بلدانًا بعينها مثل السودان وأوغندا وبعض البلدان الأفريقية الأخرى. وشاركت "الشركات الكبرى" في مصر في مجال الاستثمار الزراعي في الخارج الذي وصل إلى ذروته في سنة 2007-2008 من خلال الاستحواذ على الأراضي الزراعية الخصبة وبعض الأصول الأخرى في البلدان المجاورة في الجنوب، في محاولة لتوسيع نصيبها من السوق إقليميًا ولتحقيق التكامل لاستثماراتها.[2]

- وفي 2011، وقعت مصر عقدًا مع الحكومة السودانية بتخصيص حوالي مليون فدان من الأراضي الصالحة للزراعة في السودان لزراعة المحاصيل الأساسية مثل القمح. وكانت الخطة تقضي ان يتم إنتاج 2 مليون طن من القمح في السنة لتصديرها إلى مصر. كما تسعى مصر بحماس كذلك إلى تربية المواشي هناك.[3]

- وقد أجرت حكومة أوغندا إلى مصر وفق التقارير الواردة 2 مليون فدان من الأراضي (840127 هكتار) - أي قرابة 2,2% من إجمالي مساحة أوغندا - في مختلف المناطق في البلاد، بحيث يتمكن القطاع الخاص من الدخول وإنتاج القمح والذرة لتصديرها إلى القاهرة.[4 و5]

- لعب القطاع الخاص المصري كذلك دورًا في شراء الأراضي في الخارج حيث وقعت شركة القلعة القابضة [6] عقدًا مع الحكومة السودانية في 2007 بتأجير 106680 هكتار من الأراضي الزراعية لإنتاج القمح، ولكن حتى سنة 2011 لم يُزرع منها سوى 4382 هكتار، وفق التقرير السنوي للشركة لسنة 2012. وفي سنة 2012 طورت الشركة 2838 هكتار إضافي من الأراضي الزراعية وزرعت حوالي 2023 هكتار آخر بالسرغوم في 2012، ما رفع إجمالي استثمارها الزراعي إلى 6893 هكتار.[7]

- كما قامت مصر بتأجير أراضيها إلى الدول العربية الأخرى الغنية أو المستثمرين العرب من قبيل السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة. وأعلنت مصر في سنة 2014 خططها بتأجير 25 ألف هكتار من الأراض الزراعية إلى المستثمرين العرب في خطة لتطوير القطاع الزراعي على نحو مستدام.

ليبيا: الاعتماد التام على الاستثمارات في الخارج

تم تخصيص 100 ألف هكتار من الأراضي في مالي إلى شركة مالي-ليبيا الليبية قبل تنحية الرئيس الليبي السابق معمر القذافي. وكان من المرتقب أن يكون المشروع متعدد الوظائف ليشمل الزراعة (لا سيما إنتاج الأرز، بإنتاج حوالي 200 ألف طن في السنة) وتربية المواشي وتصنيع لحومها فضلا عن زراعة المحاصيل الخاصة بها. وعكفت ليبيا قبل عام 2011على الاستثمار في زراعة القمح في أوكرانيا وزيمبابوي كذلك.

الجزائر : استثمارات مقيدة

تخطط الجزائر لفتح قطاع الزراعة أمام المستثمرين الأجانب. اذ أصلحت قوانين الأراضي الخاصة بها في سنة 2010 بغية إتاحة فرصة تأجير الأراضي الزراعية إلى القطاع الخاص، والتي تمتلك الدولة معظمها. غير أنه لن يسمح للأجانب بتملك الأراضي الزراعية، إلا بوصفهم أقلية و بالشراكة مع الشركات المحلية. ويشترط القانون في الجزائر أن يدخل النشاط الأجنبي شريكًا مع شركات جزائرية ويحد أي نصيب يمتلكه النشاط الأجنبي في الاستثمار بنسبة 49%.[8]

المغرب: تأجير الأراضي للتوسع في قطاع الزراعة

تهدف الحكومة في المغرب إلى تأجير 600 ألف هكتار إلى البلدان الأخرى. ومن بين البلدان التي استثمرت في المشروعات في المغرب الإمارات العربية المتحدة وفرنسا والبرتغال وأسبانيا. وأبدت دول أخرى اهتمامًا بالاستثمار في هذا الإطار مثل الولايات المتحدة وبلجيكا والأرجنتين والغابون والسنغال وتونس وجنوب أفريقيا وأستراليا.

وفي مطلع 2014 تم اعتماد 31 مشروعا من خلال البرنامج، وبلغ إجمالي مساحة الأراضي المؤجرة 7800 هكتار. ومن الممكن استخدام هذه الأراضي المؤجرة لمدة تزيد على 40 سنة، مع إمكانية تجديد العقد، ويتساوى المغاربة والأجانب في شروط المشاركة في هذه العملية.[9]

مخاطر الاستثمار في الأراضي الزراعية في الخارج

رغم مواصلة العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عقد الصفقات الخاصة بالأراضي، تواجه المستثمرين تحديات عدة. اذ ان تأمين الاحتياج المحلي من القمح من خلال الإنتاج في الخارج أمر معقد، ولا يزال في مراحله الأولى من التنفيذ، ويقوم على تعاون غير مستقر ما بين الحكومات والشركات.

وتوجد الكثير من المخاطر السياسية المرتبطة بالاستحواذ على الأراضي الزراعية في بلدان أخرى. فعلى سبيل المثال ألغت المحاكم في مصر عقود شراء الأرض الموقعة مع شركات إماراتية وسعودية في 2011 عقب حدوث الاضطرابات المدنية فيها.

ويمثل بطء الإجراءات الإدارية في البلدان المضيفة تحديًا آخر كبيرًا. فعلى سبيل المثال يتطلب شحن حاوية من الغذاء من السودان 35 يومًا. والأهم من ذلك لا يسهل تحرير رأس المال المحتبس في الأراضي المشتراه وعقود الإيجار طويلة الأجل لشراء الغذاء من الموردين الآخرين في حالة سوء الأحوال الجوية أو الاضطرابات السياسية في البلد المضيف.

وقد قيل إن تنفيذ المشروعات في الخارج في البلدان الأقل نموًا يتسم بالبط البالغ الناجم عن سوء البنية التحتية والنزاعات على ملكية الأرض وعدم استقرار السلطة.

تحتاج الحكومات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط بشكل عام إلى العودة إلى نقطة البداية والتفكير مجددًا في إستراتيجيات انخراطها. وتمتلك أفريقيا جنوب الصحراء أكبر مساحة من الأراضي القابلة للزراعة غير المزروعة في العالم.

الطريق قدُمًا

ما زال من اللمكن التوصل الى وضع مربح لجميع الأطراف الشريكة في الاستثمار الزراعي. أن العديد من الصفقات السيئة قد ادت الى دعاية سلبية خلقت جوًا من انعدام الثقة التي تجعل عمل الحكومات/ المستثمرين من الجانبين ممن يتسمون بالشفافية وحسن النية أصعب، بل ويزيد من صعوبة إبرام صفقات من شأنها تحسين توريد الغذاء العالمي.

وتحتاج الحكومات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط بشكل عام إلى العودة إلى نقطة البداية والتفكير مجددًا في إستراتيجيات انخراطها. وتمتلك أفريقيا جنوب الصحراء أكبر مساحة من الأراضي القابلة للزراعة غير المزروعة في العالم. ان إتاحة هذه الأرض للزراعة يمثل إمكانية لتحسين سبل العيش والأمن الغذائي عالميًا. وإتاحة هذه الأرض للزراعية يتطلب مواردًا كثيرة قد تفتقر إليها البلدان الفقيرة. ولكن العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمتلك رأس المال بوفرة.

الا ان الحلول المربحة للجانبين تتطلب ماهو ابعد من مجرد رأس المال، فمن الضروري اتباع ممارسات جيدة لن تتحقق إلا من خلال صفقات تتناول الأولويات الزراعية للبلدان المستقبلة وتشتمل هذه الأولويات على مراعاة قضاياها ذات الصلة بالأمن الغذائي. اضافة الى مساعدة البلدان المضيفة على استغلال المساحات الزراعية، بوصفه أولوية للتحول الاقتصادي الأوسع.

وفيما يلي بعض الاعتبارات الأخرى التي يتعين على بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط مناقشتها:

- تتمتع مصر بخبرة واسعة في مجال الزراعة. وفيها أعلى عائد في العالم في الأرز والقطن والقمح. وتعاني العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء من تدني الغلة و من ارتفاع فواتير وارداتها من الغذاء. وبإمكان مصر استغلال معارفها في نقل خبرتها الى أفريقيا جنوب الصحراء.

- تتسم الميكنة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء بالبطئ الشديد. فالأراضي التي تزرع باستخدام الجرارات تبلغ نسبتها أقل من 10%. ما يؤدي تدني الغلة الزراعية. وتتمتع بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط بالموارد الضرورية لتأسيس مصانع لتجميع قطع الجرارات أو العمل مع القطاع الخاص للمساعدة في تطوير النماذج الضرورية لتطوير مراكز الميكنة التي من شأنها مساعدة المزارعين الفقراء الوصول إلى هذه الخدمة.

- ولا تروى سوى 4% من الأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء بمياه الري، غير أن بعض البلدان في المنطقة مثل مصر تتمتع بالخبرة في مجال تطوير مشروعات الري وإدارتها. وكذلك تتمع المغرب بالريادة في ترتيب جديد للنهوض بالشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال تطوير نظم الري. وهذه مهارات ضرورية يمكن نقلها إلى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

- ويتدنى استخدام الأسمدة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بسبب كلفتها العالية التي يصعب على المزارعين الفقراء تغطيتها. ومع زيادة الاحتياج للقمح تقوم دول أفريقيا باللجوء الى برامج الدعم التي أثبتت ارتفاع كلفتها. فيما تستمر معانتها مع انتاج يعاني من الافات . يمكن لدول كالمغرب التي تحتل مركز الصدارة في إنتاج الأسمدة ان تستخدم وضعها المتقدم في القارة وتحويله إلى وضع مربح لجميع الأطراف.

تحتاج بلدان شمال أفريقيا إلى تطوير حزمة تتناول بعض من القضايا الملحة في مجال الزراعة في مسعاها إلى استغلال فرص الاستثمار في الخارج. والأهم من ذلك ضرورة أن يتم ذلك علانية بمشاركة قطاع عريض من أصحاب المصلحة في البلدان المستقبلة.

المراجع:

1. بتنبغي الاشارة الى شح وندرة البيانات المتعلقة بالاستثمار في الأراضي الزراعية في المنطقة. اذ من غير الواضح كيف تطورت هذه المشروعات ما بعد العام 2010. وفي حالة تونس لا تتوفر اي معلومات حول هذا الموضوع. و فيما تحاول معظم الحكومات السابقة في المنطقة وبعض الحكومات الحالية التحول إلى النظام الديمقراطي سياسيًا، يصعب الوصول إلى المعلومات المتعلقة بربحية هذه المشروعات واستدامتها في الدول التي تستضيفها. ومن ثَم ينشأ الجدل بشأن شفافية هذه المشروعات.
2. Democracy in Africa, "Agri-food industry growth and the land grab innorth- east Africa", Nov 2014, http://democracyinafrica.org/agri-food-industry-growth-land-grab-north-east-africa/.
3. GRAIN Briefing, "The 2008 Land Grabbers for Food and Financial Security", Oct 2008, http://www.grain.org/media/BAhbBlsHOgZmSSI3MjAxMS8wNi8zMC8xNl8wMV8zNF80MTNfbGFuZGdyYWJfMjAwOF9lbl9hbm5leC5wZGYGOgZFVA/landgrab-2008-en-annex.pdf
4. Land Deal Political Initiative, "Governance of Large-Scale Land Acquisitions in Uganda: The Role of Uganda Investment authority", Oct 2012, http://www.cornell-landproject.org/download/landgrab2012papers/stickler.pdf
5. Ogalo, Victor, "Foreign Investments in Agriculture in Eastern Africa: A General Overview of Trends and Issues", Oct 2011, http://www.fes-kenya.org/media/publications/FDI/overview-20%FDI20%in20%Agriculture20%in20%Eastern20%Africa_FES_VOO.pdf
6. Farmlandgrab.org website, "Citadel Capital's Plan for East Africa's Growth Business", Jan 2014, http://farmlandgrab.org/post/view/23092-citadel-capitals-plan-for-east-africas-growing-businesses
7. Citadel Capital, Leading Change 2012 Annual Report, http://www.qalaaholdings.com/publications-files/Files/annual-report-2012.pdf.
8. Farmlandgrab.org, website, "Reining in Land Grabbers or Dumbing Down the Debate", Feb 2013, http://farmlandgrab.org/post/view/21713-reining-in-land-grabbers-or-dumbing-down-the-debate.
9. Brazil-Arab News Agency, "Morocco Leases Lands to Expand Agricultural Sector", Jan 2014, http://www2.anba.com.br/noticia/21862630/agribusiness/morocco-leases-lands-to-expand-agricultural-sector/al and foreign investors.

Futures Studies Forum
for Africa and the Middle East

من نحن

تصدر دورية " آفاق شمال أفريقيا" عن منتدى الدراسات المستقبلية لافريقيا و الشرق الاوسط بدعم من مؤسسة روكفلر.

اما المنتدى فهو منظمة اقليمية غير ربحية تعنى بدراسة القضايا المشتركة والأساسية لتنمية الشرق الأوسط وإفريقيا من منظور مستقبلي، و تهدف الى وصل شمال افريقيا بقارتها الام وخلق رؤيا مشتركة لمستقبل افريقيا. عن طريق بناء العلاقات المعرفية و اقتراح مجالات التدخل بين الشرق الاوسط وشمال افريقيا و افريقيا جنوب الصحراء. مع التركيز على الدراسات المستقبلية و تشارك المعارف و الخبرات.

لمزيد من المعلومات انظر\ي

http://www.foresightfordevelopment.org/fsf/all-pages

هذه النشرة هي الاولى الصادرة عن منتدى الدراسات المستقبلية لافريقيا و الشرق الاوسط زضمن سلسلة ربع سنوية تتوجه الى القراء في العالم و تتبنى نهجا عابرا للمباحث. اذ تقوم برصد الاتجاهات و القضايا في شمال افريقيا وفقا لرؤى مستقبلية و نشاطات رصد و اعداد بحوث ثانوية و لقاءات مع خبراء.

فريق عمل دورية آفاق شمال إفريقيا

هيئة التحرير — د. نسرين اللحام – رئيسهيئة المديرين - منتدى الدراسات المستقبلية لإفريقيا والشرق الأوسط

لمياء الراعي - المدير التنفيذي -منتدى الدراسات المستقبلية لإفريقيا والشرق الأوسط

الباحثون — ريهام يوسف - باحث رئيسي

سلمى بهاء الدين - باحث اقتصادي

كتابة وتحرير — د. جوليوس جاتون كيروكي - مستشار البحوث والسياسات- المركز الأفريقي للتحول الاقتصادي

مراجعة — د. حمو لماراني- خبير المياه والتغير المناخي- جامعة الدول العربية

تصميم — Signature Media Solutions www.signaturems.com

This newsletter has been supported by the Rockefeller Foundation. The Foundation does not necessarily share the views expressed in this material. Responsibility for its contents rests entirely with FSF.

THE ROCKEFELLER FOUNDATION